يقال الاولوية ظاهرة وقد يجاب بمنعه بان الافعال والحروف
باعتبار انفسها اسماء بل اعلام والمراد بامتناع الخبر عن
الافعال والحروف امتناع الخبر عنها من حيث انها افعال
وحروف وكيف لا وكثير من الالفاظ افعال واسماء او
حروف واسماء واحتاج العلامة الثاني ووجهه بان
الالفاظ الموضوعة للمعاني موضوعات لانفسها
وضعا ضمنيا ولم يفصل معنى الوضع الضمني غيره
فذكر في شرحه ان الواضع حين قال عنيت ضرب
للمعنى الفلاني فقد ذكر ضرب واراد نفسه وبذلك
الارادة صار متعينا لنفسه ففي ضمن وضعه لمعناه
عينه لنفسه وفيه لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع
النوعي موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه واراده نفسه
حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني
فالاوجه ان الوضع الضمني الوضع المتطفل فانه لولا
وضع الالفاظ للمعاني لم يمكن التفات الى الفاظ

فلما

فلما احتيج الى البحث عنها والتفتيش عن احوالها بعد
وضعها وضعت لانفسها ليمكن احضارها حين البحث
عنها فهو وضع ضمني غير مقصود بالذات كالوضع للمعاني
ولهذا لم يبحث بهذا الوضع الاشتراك كما ذكره المحقق
التفتازاني حيث لم يتكلم ولم يجعل الدلالة بهذا
الوضع مطابقة والتزاما وتضمنا كما اشار اليه في
حواشي شرح المختصر وردّ سيد المحققين اعتبار
الوضع الضمني للالفاظ بناء على الحكم على انفسها
بان ذلك لو اقتضى الوضع لكانت المهملات موضوعات
لانفسها لاشتراك ذلك الحكم بين المهملات والمستعملات
والتزام ذلك فيها مكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات
وضع غير قصدي لا يساعده نقل ولا عقل والتحقيق
انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص فان تلفظ
به نفسه لم يحتج هناك الى وضع ولا الى دال اللا شفعا
بتلفظه وحضوره بذلك في ذهن السامع عما يدل

Copyright © King Saud University